

العنوان:	البناء السياسي وتحديات الحكم في السودان
المصدر:	مجلة دراسات المستقبل
الناشر:	مركز دراسات المستقبل
المؤلف الرئيسي:	قيلى، بهاء الدين مكاوى
المجلد/العدد:	ع5، مج2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2012
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	1 - 19
رقم MD:	591293
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	البناء السياسى ومستقبل الحكم فى السودان
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/591293

للاستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب أسلوب
الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

قيلي، بهاء الدين مكاوي. (2012). البناء السياسي وتحديات الحكم في
السودان. مجلة دراسات المستقبل، ع5، مج2، 1 - 19. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/591293>

إسلوب MLA

قيلي، بهاء الدين مكاوي. "البناء السياسي وتحديات الحكم في
السودان." مجلة دراسات المستقبل ع5، مج2 (2012): 1 - 19. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/591293>

البناء السياسي وتحديات الحكم في السودان

د. بهاء الدين مكاوي قبلي*

تمهيد:

تهدف الورقة إلى توضيح العلاقة بين البناء السياسي والتحديات التي تواجه نظام الحكم في السودان، وتسعى للإجابة على تساؤل أساسي وهو: هل البناء السياسي القائم في السودان قادر على التصدي للتحديات التي تواجه البلاد أم لا؟ وما الذي يحتاجه هذا البناء ليكون قادراً على مواجهة هذه التحديات بالصورة المطلوبة؟

بناءً على ما تقدم، فإن الورقة تنقسم إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: البناء السياسي في السودان.
- المحور الثاني: تحديات النظام السياسي في السودان.
- المحور الثالث: البناء السياسي ومستقبل الحكم في السودان.

المحور الأول: البناء السياسي في السودان:

يشير مفهوم البناء السياسي إلى تلك المؤسسات والبنى السياسية والمنظمات التي تشكل - مجتمعة - النظام السياسي، وتختلف هذه المؤسسات والأبنية من دولة إلى أخرى تبعاً لوظائف النظام السياسي وطبقاً للقيم السياسية والثقافة السائدة في الدولة المعنية. وإذا كان المشهور هو أن البناء السياسي يشير إلى المؤسسات والأبنية السياسية، إلا أن البعض يرى في الثقافة السياسية والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع المعني جزءاً لا يتجزأ من البناء السياسي ما دامت هذه القيم توجه المؤسسات وتعمل على تدعيم البناء السياسي واستقراره^(١).

وعلى كل، فإن البناء السياسي لأي دولة لا يمكن النظر إليه ككتلة صماء واحدة، ولكنه مجموعة مؤسسات تعمل مع بعضها البعض، وبصورة تكاملية، من أجل تحقيق الأهداف الكلية للمجتمع. في ذات الوقت، يرى بعض المفكرين أن هنالك علاقة مباشرة بين الفاعلية والأداء السياسي من ناحية، والبناء السياسي من ناحية

أخرى، وأن البناء السياسي المحكم والمتماسك هو الذي يعزز الفاعلية ويوجد الأداء السياسي وعلى العكس من ذلك فإن ضعف وترهل البناء السياسي من شأنه تقليل الفاعلية وإضعاف الأداء السياسي.

وفي السودان يعاني الواقع السياسي من إشكاليات جوهرية تجلت في الفشل الواضح في إيجاد معادلة سياسية تحقق التنمية والاستقرار، واستمرار الحروب الأهلية في أنحاء السودان المختلفة، فضلاً عن فشل مشروعات التنمية بالبلاد، وضعف الولاء الوطني وارتفاع الأصوات المنادية بالانفصال إلى غير ذلك من المظاهر السالبة. ولقد أشار الكثيرون إلى أن ما يظهر على السطح من مشاكل وصراعات، تكمن جذوره في البناء السياسي والهيكل في السودان.

يقوم الباحث في هذا الجزء من الورقة بالسعي لمعرفة أثر البناء السياسي على الأوضاع السياسية بالبلاد، والوقوف على جوانب الضعف والقصور في المؤسسات التي تشكل البناء السياسي في السودان، وسبل مواجهة أوجه الضعف والقصور في البناء السياسي السوداني وإيجاد المعالجات اللازمة لهذه القضايا بما ينعكس إيجاباً على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالسودان.

أولاً: مكونات البناء السياسي في السودان.

إذا كان البناء السياسي هو الإطار التنظيمي الذي تدرج تحته كل أوجه السلوك السياسي، فيمكن الإشارة إلى عدد من المؤسسات السياسية التي تشكل هذا البناء، ومن هذه المؤسسات: الدولة، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني.... إلخ، وسنقوم هنا بإلقاء الضوء على هذه المؤسسات بشيء من التفصيل.

١ - مؤسسة الدولة:

تعد إشكالية بناء الدولة القومية، أو ما يشار إليه باسم أزمة التكامل القومي أكبر المعضلات التي واجهت الدول المستقلة في إفريقيا عموماً، لأن بناء الدولة القومية يعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيق الدولة لأهدافها الأخرى.

إن مشكلة التكامل القومي في السودان تتمثل في التنوع العرقي والثقافي الكثيف، مع فشل أساليب واستراتيجيات إدارة التنوع الثقافي.

لقد فشلت الأنظمة المتعاقبة على حكم السودان منذ الاستقلال في إيجاد حل لهذه المشكلة المستعصية واستخدمت بعض هذه الأنظمة سياسة الاستيعاب لصهر الجماعات السودانية المختلفة في بوتقة واحدة، وهو ما قاد إلى نتائج عكسية فبدلاً من تحقق الوحدة الوطنية قادت جهود الاستيعاب إلى المطالبة بالانفصال عن الدولة وتأسيس كيان جديد. لقد تداخلت العوامل الثقافية والاجتماعية مع المطالب التنموية لتزيد من تعقيدات الصراع في السودان، واندلعت حركات التمرد في الجنوب والشرق والغرب، إن العلاقة بين المجموعات المشكلة للجماعة الوطنية (عموم سكان الدولة)، وعلاقة المواطنين المحكومين بالسلطة الحاكمة هي اللبنة الأولى للبناء السياسي، وكلما توطدت هذه العلاقة وكانت تكاملية، كلما زاد البناء السياسي تماسكاً والنظام السياسي استقراراً.

٢- الأحزاب السياسية:

نشأت الأحزاب السياسية السودانية في أربعينيات القرن الماضي وذلك في إطار الصراع مع المستعمر حيث نشط السودانيون عقب إعلان ميثاق الأطلسي في العمل السياسي، فقام حزب الأشقاء عام ١٩٤٤م وحزب الأمة عام ١٩٤٥م والحزب الشيوعي عام ١٩٤٦م^(٢).

إن الأحزاب السياسية هي المؤسسات المناط بها رفد القيادة السياسية بالعناصر ذات الكفاءة، وتنمية الوعي السياسي لديها، واجتذابهما من دائرة السلبية إلى دائرة الإيجابية، وتعزيز روح المشاركة السياسية لديها.

وبالتالي فإن وضع الأحزاب السياسية من حيث القوة والضعف ينعكس بشكل مباشر على البناء السياسي برمته، فكلما قويت الأحزاب ولعبت أدواراً أكبر في المجتمع، كلما تعززت المشاركة السياسية وقوى البناء السياسي.

تمتاز الأحزاب السياسية في السودان بالعراقة، كما سبقت الإشارة، لكن، ورغم طول عمر هذه الأحزاب، فإن أغلب الأحزاب السودانية لا تزال عاجزة عن ممارسة الدور السياسي المطلوب منها، وهي لم تتطور لا من حيث رؤاها الفكرية وبرامجها السياسية، ولا من حيث هياكلها التنظيمية.

ولقياس فاعلية الأحزاب السياسية يستخدم الباحثون عدداً من المعايير مثل: البناء التنظيمي، القواعد الجماهيرية، البرنامج، القيادة، آليات الخلافة السياسية في الحزب ومصادر التمويل.

وبتطبيق المعايير المشار إليها على الأحزاب السودانية لوحظ أن أغلبها يعاني من مشاكل جوهرية مثل ضعف الهياكل التنظيمية، وغياب البرنامج، وآليات الخلافة السياسية، كما أنها تعاني من مشاكل قعدت بها - في كثير من الأحيان - عن تحقيق أهدافها^(٣).

في هذا الصدد لابد من التأكيد على عدد من الحقائق المهمة فيما يتعلق بالأحزاب السياسية. من هذه الحقائق الآتي:

١. تعاني الأحزاب من مشاكل تتسم بالتعقيد الشديد، ومن هذه المشاكل ما هو تأسيسي، (يتعلق بظروف النشأة والتكوين)، ومنها ما هو بنيوي (يتعلق بالبناء الحزبي نفسه)، ومع ذلك ورغم عراقية هذه الأحزاب فإن الجهود المبذولة لمعالجة هذه المشاكل ضعيفة للغاية.
 ٢. إن الأمور في الأحزاب السياسية السودانية بشكل عام لا تسير نحو الأفضل بما يقود للتفاؤل بمستقبلها، وكل المؤشرات تشير إلى تراجعها وتعمق أزماتها، فبينما كان الحزبان الطائفيان يكتفیان بدور الرعاية في ستينيات القرن الماضي، جمع الزعيمان حالياً بين زعامة الطائفة من جهة ورئاسة الحزب من جهة كما برز اتجاه لتوريث الزعامة في الحزبين الطائفيين.
 ٣. يبدو واضحاً عجز الأحزاب عن الالتقاء على أهداف جامعة، وقد تمت محاولات مختلفة للالتقاء والتوحد على أساس برنامج الحد الأدنى ولكن لم تسفر هذه المحاولات عن شيء يذكر.
 ٤. لا يبدو أن الأحزاب قادرة على حل مشكلة التمويل، وسيصبح التمويل أكبر مشكلات الأحزاب السودانية خاصة في مواسم الانتخابات.
- ولا شك أن ضعف الأحزاب السياسية ينعكس مباشرة على البنية السياسية بالبلاد، وبالتالي فإن إصلاح شأن الأحزاب السودانية هو المدخل الرئيسي لتعزيز البناء السياسي وتقويته.

٣- المجتمع المدني السوداني:

يقصد بالمجتمع المدني كل المؤسسات والهيئات التي تملأ الفراغ الممتد بين الدولة والمجتمع، وتشمل التنظيمات المهنية والفئوية^(٤).

ظهرت تنظيمات المجتمع المدني الحديثة في السودان مبكراً (مطلع القرن العشرين)، وقد تمثل ذلك في نقابات العمال وتنظيمات المزارعين، وتنظيمات المرأة والشباب والطلاب، فضلاً عن الجمعيات الثقافية.

لقد لعبت هذه التنظيمات أدواراً مقدرة في العمل الوطني وانخرطت في نشاط سياسي واسع إبان مرحلة الكفاح ضد الاستعمار حيث شارك الطلاب والعمال والنساء بقسط وافر في هذا الصراع وقادوا إضرابات عمت كل أنحاء القطر.

كان من المفترض أن تستقل النقابات عن القوى السياسية، وأن توجه جهودها لخدمة قطاعاتها، لكن هذه التنظيمات وقعت تحت تأثير الأحزاب السياسية حتى تحول بعضها من تنظيمات نقابية إلى أذرع للأحزاب السياسية وسط العمال والطلاب والموظفين.

لقد انعكس الصراع بين هذه الأحزاب على العمال والطلاب خاصة، وكان لذلك آثاره السالبة على هذه القطاعات لأن النقابات بارتباطاتها السياسية هذه قد فقدت استقلالها وحيادها، وتركزت مشاكل العمال والطلاب جانباً وانغمست في النشاط السياسي، فأدى ذلك إلى التباعد بينها وبين جماهيرها وقاد إلى تناقض في مواقفها في كثير من الأحيان بسبب مجاراتها للأحداث السياسية^(٥). ولا يزال التسييس هو أهم سمات المجتمع المدني السوداني.

وبشكل عام، يلاحظ على تنظيمات المجتمع المدني السودانية الآتي^(٦):

١. التسييس: غدت هذه التنظيمات، كما سبقت الإشارة، أذرعاً لتنظيمات سياسية معينة مما أفرغها من محتواها، وجعلها عرضة لتقلبات السياسة وتناقض المواقف.
٢. ضعف أو غياب التمويل: حيث تعاني أغلب هذه المنظمات من مشكلة التمويل، وما لم تحل المشكلة ستظل هذه التنظيمات ضعيفة وعديمة الجدوى.
٣. غياب التنسيق فيما بينها: فمع كثرة التنظيمات المجتمعية ووجود تشابه في أنشطتها وأهدافها، إلا أن التنسيق فيما بينها لا يزال ضعيفاً.

٤. ضعف التدريب وبرامج التنمية البشرية: فلا تزال قيادة هذه التنظيمات تفتقر إلى القدرات اللازمة لتسيير أمورها بالصورة المطلوبة، وبالتالي فهي بحاجة إلى برامج لرفع وتعزيز القدرات لدى قياداتها بما ينعكس إيجاباً على أدائها.
٥. غياب الثقة بينها وبين مؤسسة الدولة: فمن ناحية ترى بعض هذه التنظيمات أن مهمتها الأساسية هي معارضة السلطات القائمة، ومن ناحية أخرى تنظر الحكومة إلى بعض هذه التنظيمات على أنها تنظيمات معادية ولها ارتباطات خارجية خاصة تلك التي تعمل في مجال حقوق الإنسان، وهو ما أضعف العلاقة بين الطرفين فانعكس ذلك على أداء الحكومة والمجتمع المدني معاً.

المحور الثاني: تحديات النظام السياسي في السودان:

يمكن القول أن النظام السياسي السوداني يواجه عدداً من التحديات التي يمكن إجمالها في الآتي:

التحدي الأول: تحقيق وترسيخ الوحدة الوطنية في السودان:

إن تحقيق الوحدة الوطنية هو أكبر التحديات التي تواجه الدول عامة، لأنه ما لم يتحقق للجسد السياسي (إذا جاز القول) قدر مناسب من التوحد حول الرؤى والأهداف العامة للدولة، فإن الدولة ستقف عاجزة عن تحقيق أهدافها المرسومة وتظل في حالة من التآرجح والتذبذب.

لقد كانت التحديات التي واجهت الوحدة الوطنية في السودان - عبر تاريخه الطويل - هي السبب في فشله: اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، وبسبب استمرار حرب الجنوب أهدرت الموارد، ودمرت البنيات الأساسية وفشلت كل خطط ومشروعات التنمية في السودان.

وبعد أن انفصل الجنوب لم تنته الصراعات في السودان، فلا تزال النعرات القبلية والجهوية طاغية في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وقد امتطت جماعات عديدة في هذه الأنحاء (الإثنية المسيية) تحقيقاً لمصالحها، وبعثت الولاءات التحتية، وعبأت المواطنين وحملت السلاح في وجه الحكومة المركزية.

يعتقد الباحث أن تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيز هذه الوحدة يتطلب حزمة من الإجراءات والسياسات مثل: تأطير (حق) تقرير المصير، الاعتراف بالتباين التتموي في البلاد، ورسم استراتيجية جديدة لإدارة التنوع في السودان.

١ / تأطير (حق) تقرير المصير:

لقد أكدت التجارب العالمية والإقليمية أنه ومتى ما أتيح هذا (الحق) ستكون النتيجة هي الانفصال... حدث هذا في: يوغوسلافيا السابقة وفي الجمهوريات السوفيتية، وفي أرتريا (رغم اختلاف الظروف والأوضاع) في ذات الوقت فقد ارتفعت أصوات (بعد انفصال الجنوب) تنادي بإعطاء الحق في تقرير المصير لأجزاء أخرى من السودان.

لكن ما يجب التأكيد عليه، والتنبيه له في هذا الصدد هو أنه لا يوجد في المواثيق والأعراف الدولية ما يسمى بحق تقرير المصير بالنسبة للأقليات أو جزء من الجماعة الوطنية في دولة ما بحجة أنها مظلومة أو مهمشة أو أنها تتحدر من أصل عرقي غير الأصل الذي تتحدر منه بقية الجماعة الوطنية.

لقد تنبّهت الأمم المتحدة إلى هذه الحقيقة مبكراً. فبعد عامين من قيام الأمم المتحدة (١٩٤٥م) أي في العام (١٩٤٧م)، ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة موضوع حق تقرير المصير الوارد في ميثاق الأمم المتحدة وحدود ونطاق هذا الحق. وكان قرار الجمعية العامة في هذا الصدد واضحاً لا لبس فيه ولا غموض وهو (عدم جواز الخلط بين حق تقرير المصير وبين حقوق الأقليات... إن إتاحة حق تقرير المصير للأقليات إنما يشيع حالة من الفوضى في النظام الدولي، خاصة وأنه يندر أن تجتمع لدولة كل عناصر التجانس ومقوماته)^(٧) ولأحظت الجمعية العامة (أن توسيع نطاق المبدأ بجعله يسرى على الأقليات قد جعل كثيراً من الانتماءات السياسية والحدود القطرية محل تساؤل ومحاكاة من قبل هذه الأقليات نفسها)^(٨).

وعلى المستوى الإقليمي، فقد ناقش القادة الأفارقة في مؤتمر رؤساء الدول الإفريقية المستقلة في أديس أبابا عام ١٩٦٣م موضوع الحدود العشوائية والمصطنعة التي رسمها الاستعمار لإفريقيا وكيف أنها لا تعبر عن الواقع الديمغرافي وأنها كثيراً ما قسمت

جماعة واحدة بين أكثر من كيان سياسي وجمعت داخل حدود الدولة الواحدة مئات الجماعات العرقية التي لا تمت إلى بعضها البعض بأي صلة، ولكنهم أكدوا على (قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار) حتى لا تقوم الصراعات بين الدول الإفريقية حول هذا الموضوع، وتقرر الإبقاء على هذه الحدود (رغم كونها تعسفية)^(٩).

لقد ضمن ذلك في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية كما تم التأكيد على هذا المبدأ في دستور الاتحاد الإفريقي، ولم يعد بالإمكان السعي إلى تغيير هذه الحدود لمعالجة ظاهرة الاختلافات العرقية أو الثقافة أو التفاوت التنموي، وبالتالي يصبح جلياً أن (حق تقرير المصير) بهذه الصورة يتعارض مع المواثيق الدولية والإقليمية، ويؤدي إلى نتائج كارثية فيما يتعلق بمستقبل أغلب الدول.

إن إعطاء فرصة تقرير المصير للجنوبيين انبنى على اتفاق سياسي بين الحكومة والحركة الشعبية كمعالجة للمشكلة التي وصفت بأنها أطول الحروب في القارة الإفريقية. لكننا الآن بحاجة إلى تأطير مفهوم تقرير المصير وحدود هذا الحق، لأنه يرتبط بمستقبل البلاد ووحدتها وتماسكها، وليس أهم من الوحدة الوطنية ليكون مثاراً للنقاش وموضوعاً للبحث والتقصي، إذ يقول العلماء أن الوحدة الوطنية هي أهم مصلحة وطنية للدولة لأنها (الوحدة الوطنية) متعلقة ببقاء الدولة، وأن غريزة البقاء هي الغريزة الأم كما يقول بذلك علماء النفس.

٢ / الاعتراف بالتباين التنموي:

كذلك لابد من الاعتراف الواضح والصريح بالتباين التنموي بين مناطق السودان المختلفة والسعي لمعالجة هذا الخلل، إذ كان الغبن الاقتصادي من أهم العوامل التي حركت المشكلة في الجنوب في السابق، وأهم محركات الصراع في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان حالياً.

لم يكن هدف الاستعمار في السودان - كما في الدول الإفريقية الأخرى - هو تحقيق تنمية متوازنة، بل وعلى العكس من ذلك فإن التباين التنموي كان يخدم استراتيجية الاستعمار البريطاني القائمة على أساس (فرق تسد)، لأن المشروعات التنموية التي قامت في بعض أجزاء القطر أثارت حفيظة الجماعات المحرومة من مثل هذه المشروعات، وقاد ذلك إلى شرخ في جدار الوحدة الوطنية مستقبلاً.

كان من المتوقع أن يعاد النظر في استراتيجية التنمية بعد الاستقلال، وبالفعل أثرت هذه المسألة، لكن برز اتجاهان: الأول، يرى ضرورة توزيع المشروعات التنموية - مستقبلاً- على كل أنحاء القطر بما يحقق توازن التنمية، والثاني، ويرى أن مناطق الوسط لها ميزات اقتصادية ايجابية لأنها تتمتع بخدمات وبنيات أساسية تخفض من تكلفة الإنتاج، وبالتالي فمن الأفضل الاستمرار في تركيز المشروعات التنموية في الوسط، مع توزيع عائد هذه المشروعات على مناطق السودان المختلفة.

ولكن لم يطبق أي من الخيارين، فلا قامت المشروعات التنموية في أنحاء البلاد المختلفة، ولا وزعت عائدات التنمية على الأطراف، بل استمرت عملية تركيز المشروعات التنموية في الوسط، واستمر تخلف الأطراف (دون استثناء)، مما قاد إلى الشعور بالغبن التنموي وشيوع شعارات التهميش والإهمال للأطراف.

وخلال العقود الماضية برز الحديث- في أدبيات الحركة الشعبية - عن (السودان الجديد) القائم على العدالة والحرية والتنمية المتوازنة وإزالة التهميش، وبرز إلى الوجود ما أصبح يعرف لاحقاً بـ (تحالف المهمشين)، وبعد انفصال الجنوب تسعى الجهات التي تحالفت مع الحركة سابقاً إلى تكرار التجربة في أجزاء أخرى من السودان.

إن السعي لمعالجة هذا الخلل التنموي الواضح، والتخطيط للتنمية المتوازنة في صميم الخطط القومية لهو المدخل المناسب للوحدة الوطنية وإزالة شبح التشرذم والانقسام، وهو الترياق المضاد لدعاوى التهميش في أطراف السودان المختلفة.

٣/ رسم استراتيجية جديدة لإدارة النوع في السودان:

لقد بات واضحاً أننا بحاجة إلى استراتيجية جديدة وواضحة للتعامل مع التنوع في البلاد، فرغم انفصال الجنوب، لا يزال السودان يحتشد بمئات القبائل، وعشرات اللهجات، فضلاً عن التفاوت الاقتصادي والتنموي.

لقد توصل القادة السياسيون في السودان ومنذ مؤتمر المائدة المستديرة (١٩٦٤م) إلى فشل سياسة الاستيعاب أو الاحتواء التي كانت تمارسها الحكومات السودانية المتعاقبة على حكم السودان منذ الاستقلال، وبرزت بشكل جلي أهمية الانتقال إلى فكرة الاندماج الوظيفي وهو شكل من أشكال الحكم لا يقوم على أساس وجود

هوية مشتركة، بل على وجود مصلحة مشتركة بالأساس، وأن يتم الالتقاء من خلال نظام مرّن يجمع كل الجماعات في إطار الدولة مع تمكينها من تحقيق مصالحها والتعبير عن خصوصياتها، وتتفاوت هذا النظام من الحكم المركزي وفق أطر مؤسسية معينة إلى الحكم الذاتي وحتى الفيدرالية^(١٠)، وعلى هذا الفهم استند نظام نميري حين أعلن تبنيه للحكم الذاتي الإقليمي في الجنوب، وثورة الإنقاذ الوطني حين أعلنت النظام الفيدرالي مطلع تسعينيات القرن الماضي.

لكن السودان وبسبب ما أصاب جدار الوحدة الوطنية من شروخ، بحاجة إلى أسس جديدة للوحدة الوطنية تتجاوز الولاء العاطفي وتقوم على المصلحة.

إن المقصود بذلك هو أن يمثل المركز في السودان قوة جذب للأقاليم والأطراف والجماعات المختلفة، وأن تكون المصلحة هي أساس قوة الجذب هذه، بحيث تسعى الجماعات المختلفة للاحتشاد تحت هذا المركز الذي يمدّها بالسلطة والثروة وكل موارد القوة والمصلحة والهيبة.

لكن التحدي هو كيف يمكن أن يكون المركز قوة جذب تحتضن مصالح الفئات المختلفة بما يعزز الوحدة ويقوي عراها، وهذا - في رأي الباحث - ما يحتاج إلى أعمال الفكر من قبل السياسيين والخبراء في السودان.

التحدي الثالث: الاتفاق على شكل الحكم في السودان:

أ - هيكل الحكم:

لا بد أولاً من الاتفاق على نوع وشكل الحكم في السودان ولقد جرب السودان الحكم المركزي لفترة طويلة من الزمان، لكن هذا النوع من الحكم قاد إلى حروب وصراعات جعلت القادة السودانيين يدركون منذ مؤتمر المائدة المستديرة (١٩٦٤م) ضرورة الانتقال إلى الحكم الذاتي وهو ما طبقه النظام المايوي في جنوب البلاد من خلال اتفاقية أديس أبابا (١٩٧٢م). لكن تطورات الأحداث أوضحت أن البلاد تحتاج إلى نظام لا مركزي أبعد من الحكم الذاتي فجاء إعلان النظام الفيدرالي في العام ١٩٩١م.

وعلى الرغم من الاتفاق على الفيدرالية كأساس للحكم في السودان، لكن هناك ما يشبه الإجماع على وجود اختلالات واضحة في الفيدرالية السودانية تستدعي المعالجة

السريعة والحاسمة بعد أن ارتبطت الفيدرالية بالكثير من مظاهر البذخ والإسراف، وقادت إلى بعض الصراعات بين مستويات الحكم في السودان.

وعليه، ومع التأكيد على الفيدرالية كأساس للحكم في السودان تقترح الورقة الآتي علاجاً لمشاكل الفيدرالية في السودان:

- ١ / إيلاء المزيد من الاهتمام للتنمية المتوازنة والتخطيط لذلك في صميم الخطط القومية.
- ٢ / إلى حين الوصول إلى مرحلة التنمية المتوازنة يجب اتباع نوع من التمييز الإيجابي للمناطق الأقل فقراً.
- ٣ / ترشيد الصرف الحكومي والابتعاد عن مظاهر البذخ والترف في المركز والولايات.
- ٤ / السعى إلى تقوية المركز ليكون مصدر جذب يحقق الوحدة.

(ب) بسط الحريات:

الحرية من أهم دعائم ومطلوبات الحكم المستقر. ويعتقد الباحث أن بعض النصوص التي وردت في اتفاقية نيفاشا وضمت في الدستور الانتقالي للعام ٢٠٠٥م تصلح أساساً جيداً وعادلاً للحكم في السودان.

لقد جاء في الجزء الأول من الاتفاقية والمتعلق بالمبادئ العامة، الآتي:

١. إن وحدة السودان التي تقوم على أساس الإرادة الحرة لشعبه والحكم الديمقراطي، والمساواة، والاحترام والعدالة لجميع مواطني السودان، ستظل هي الأولوية.
٢. إقامة نظام ديمقراطي للحكم يأخذ في الحسبان التنوع العرقي والثقافي والديني واللغة والمساواة بين الجنسين لدى شعب السودان.
٣. إيجاد حل شامل يعالج التدهور الاقتصادي والاجتماعي في السودان، ويحقق العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لجميع أفراد الشعب السوداني.
- وجاء في بروتوكول اقتسام السلطة التأكيد على ضرورة (تدشين عهد من الحكم المسئول والعاقل والشفاف يقوده الشعب على أساس من النزاهة).

كما تم التأكيد على ضرورة إيجاد (نموذج من الحكم الراشد في السودان) يقوم على أساس المساواة، واحترام حقوق الإنسان، والشفافية والمحاسبية وحكم القانون، بل مضت الاتفاقية إلى أكثر من ذلك حيث جعلت المواثيق الدولية الخاصة بحقوق

الإنسان ومنع التمييز العنصري وحقوق المرأة والطفل، جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية، وكل هذه أمور جيدة ولكن بعضها يحتاج إلى مراجعة بما يتطابق مع المبادئ الإسلامية في هذه الجوانب.

كما أشار البروتوكول إلى تأكيد الحاجة إلى معايير قومية تعكس وحدة الوطن وتنوع الشعب السوداني، وأكد على الإقرار بالحاجة إلى تعزيز رفاهية الشعب، وحماية حقوقه الإنسانية، وحرياته الأساسية^(١١).

ومضت الاتفاقية لتفصل الحقوق والحريات التي يجب التمتع بها بموجب الدستور السوداني مثل: حق الحياة، والحرية الشخصية، ومنع الاسترقاق والتعذيب، والمحاكمة العادلة، واحترام الخصوصية، وحرية الفكر والضمير والدين، وحرية التعبير، وحرية التجمع، والانضمام للجمعيات، والحق في تأسيس الأسرة، والزواج، والحق في التصويت، والمساواة أمام القانون، والحق في الحماية من التمييز، وحرية التحرك، وحقوق الطفل وغيرها^(١٢).

يمكن القول بان هذه المبادئ هي محل إجماع بين أفراد الشعب السوداني، ولذا يجب التأكيد عليها وتعضيدها، والسعي إلى إنزالها لأرض الواقع. والسعي إلى إيجاد الآليات التي تجعل هذه المبادئ (الإنسانية) واقعاً يعيشه الناس في السودان.

التحدي الثالث: إقامة علاقات خارجية متوازنة:

لقد كشفت تجربة الجنوب عن أهمية العلاقة مع دول الجوار فيما يتعلق بالسلام الداخلي وذلك بسبب ارتباط أغلب الجماعات السودانية في الأطراف عرقياً وثقافياً مع جماعات أخرى في الدول المجاورة، وكان لذلك أكبر الأثر في توجيه مجرى الصراع في السودان، فالتدخل السكاني بين السودان وجيرانه سلاح ذو حدين، إذ يمكن استثماره لعلاقات أفضل مع هذه الدول، كما يمكن استخدامه كمصدر لتهديد الأمن القومي السوداني. فكيف يمكن جعل هذا التدخل ميزة إيجابية تدعم أمن واستقرار السودان بدلاً من أن تكون مصدراً لتهديد أمن الوطن ذلك أيضاً مما ينبغي أن يدار حوله نقاش متعمق خلال الفترة القادمة.

في ذات الوقت أكدت التجارب أن انفتاح الدولة على الدول الأخرى عامة، والمحورية منها خاصة بالإضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية يمكنها من تحقيق مصالحها بصورة أفضل، وعلى العكس من ذلك، فإن انغلاق الدولة على نفسها من شأنه أن يضعفها ويهدد مصالحها ويفوت عليها الكثير من الفرص.

في هذا الصدد، لا بد من إيلاء المزيد من الاهتمام لعلاقات السودان بدول الجوار فضلاً عن علاقاته الدولية والإقليمية الأخرى. ومن بين دول الجوار يعتقد الكاتب أنه من الواجب إيلاء أولوية قصوى واهتمام خاص لدولة جنوب السودان وذلك للاعتبارات التالية:

١/ الجوار المباشر مع وجود قضايا خلافية مصيرية: حل الجنوب محل يوغندا وكينيا والكنغو الديمقراطية والتي لم تعد - بعد الانفصال - من الجيران المباشرين للسودان. في ذات الوقت هنالك قضايا عالقة بين الطرفين يمكن لأي منها أن تقود إلى حرب ضروس بين الطرفين منها: قضايا الحدود ومسألة البترول وإنتاجه وتصديره، وغير ذلك من القضايا الشائكة والمعقدة.

٢/ التعايش لفترة طويلة بين الجنوبيين والشماليين على أرض السودان الموحد منذ بداية الحكم التركي المصري (العقد الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي). هذا التعايش قاد إلى خلق أرضية مشتركة بين الطرفين، وعلى الرغم من الاختلافات العرقية والثقافية بين الطرفين، إلا أن هناك قيماً مشتركة كانت تسود من أقصى شمال السودان إلى أقصى جنوبه. ولاشك أن لهذا الجانب أثراً إيجابية يمكن أن تسهم في تأسيس علاقة استراتيجية بين الطرفين.

٣/ إن بعض القبائل السودانية في جنوب السودان الحالي (بعد الانفصال) ستكون لها امتدادات في الجنوب الجديد.

٤/ الحدود نفسها إذا تم الاتفاق عليها يمكن أن تكون عاملاً من عوامل الانسجام بين الطرفين، وهو ما يجعل من الضروري الاتفاق على آلية لحسم موضوع الحدود.

٥/ اللغة العربية، فعلى الرغم من الرأي التقليدي الذي كان سائداً حول الشمال العربي والجنوب الإفريقي، إلا أن اللغة العربية ظلت هي اللغة التي تستخدمها القبائل الجنوبية المختلفة كلغة تفاهم مشتركة، وهي ما أصبحت تعرف باسم (عربي

جوبا). ويمكن لهذه اللغة أن تسهم في التقارب بين دولة السودان ودولة جنوب السودان مستقبلاً.

٦/ المسلمون الجنوبيون: هناك أعداد مقدرة من المسلمين الجنوبيين، والذين يرتبطون عقدياً وثقافياً وعاطفياً بالشمال، ويمكن لهذه الجماعة أن تسهم في تقريب وجهات النظر بين الحكومة السودانية والنخبة الحاكمة في الجنوب، كما يمكن أن تدفع باتجاه علاقات أوثق بين الطرفين.

على أن مما يجب الإشارة إليه هو أن مستقبل العلاقة بين الطرفين يتوقف على قدرتهما على استثمار هذه القواسم المشتركة لبناء علاقة متينة يتجاوزان بها مزالق الصراع والاحتراب، وهذه من التحديات التي تحتاج إلى وقفة متأنية من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان مستقبلاً. وهذه الرؤية القائمة على استثمار القواسم المشتركة ينبغي أن تكون هي الحاكمة لعلاقات السودان مع كل دول الجوار دون استثناء، أما فيما يتعلق بعلاقات السودان الدولية عامة فقد اتضح أن بعض الدول الكبرى لها أجندتها ومصالحها في الدول النامية، وهي تستخدم استراتيجيات مختلفة لتحقيق مصالحها، وهي تسعى للتدخل في شؤون البلاد تحت مسميات مختلفة مثل: انتهاك حقوق الإنسان، الإبادة الجماعية لمجموعة من السكان، تهديد بعض الجماعات العرقية أو الثقافية وغيرها من الأساليب.

إن هذا يقتضى - بالإضافة إلى السياسات الداخلية التي تقوي الوحدة الوطنية وتسد ذرائع التدخل الأجنبي - انتهاج سياسة خارجية متوازنة تحقق مصالح الدولة وتحول دون التدخل الأجنبي، على أن لا تقوم هذه السياسة على الدونية وتقديم التنازلات، وإنما على الندية وتبادل المصالح وهي من الأمور الصعبة خاصة وأن أغلب الدول الكبرى تنتهج القوة وتسئ استخدام القانون الدولي، وتلجأ إلى سياسة ترهيب الدول الصغرى.

إن التحدي هنا هو كيف يمكن للدولة السودانية اعتماد رؤية استراتيجية لسياساتها الخارجية تبعد البلاد عن دائرة الاستقطاب وتجنبها مزالق التدخل الأجنبي، وتقوم على مبدأ التعاون مع الدول الأخرى لتحقيق المصلحة الوطنية وتبادل المنافع مع الدول الأخرى.

المحور الثالث: البناء السياسي ومستقبل الحكم في السودان:

يرى الباحث أن مستقبل الحكم في السودان يتوقف على معالجات جوهرية للبناء السياسي السوداني، هذه المعالجات ينبغي أن تستهدف المؤسسات التالية وعلى النحو المبين أدناه:

أولاً: مؤسسة الدولة:

إن المدخل لإصلاح مؤسسة الدولة فيما يرى الباحث هو السعي لتحقيق التكامل القومي واعتماد التعددية السياسية أساساً للحكم في السودان.

(أ) تحقيق التكامل القومي:

إن تحقيق هذا الهدف يتطلب الآتي:

١. الاعتراف الكامل بالتنوع العرقي والثقافي في السودان.
٢. أن تكون المواطنة أساس الحقوق والواجبات.
٣. تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن خصوصياتها الثقافية.
٤. التأكيد على احترام حقوق الإنسان المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية.
٥. تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة والتخطيط لذلك من صميم الخطط القومية.
٦. التأكيد على الحكم اللا مركزي الفاعل ومنع تدخل الحكومة المركزية في شؤون الولايات.
٧. العمل على محاربة الفساد السياسي والمالي وكافة أشكال الفساد الأخرى.
٨. إن يلعب الإعلام دوراً رئيسياً في تعزيز الوحدة الوطنية وإدانة العنف بكافة صوره وإشكاله.
٩. التأكيد على عدم التمييز بين المواطنين على أساس العرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو النوع أو أي اعتبار آخر.
١٠. العمل الجاد على تنفيذ كل الاتفاقيات بين الحكومة والحركات والعمل على التوفيق بين الاتفاقيات المختلفة بما يمنع التعارض والتناقض بينها.

(ب) التعددية السياسية:

في هذا الصدد لابد من التأكيد على عدد من الحقائق:

١. أصبحت الديمقراطية - بغض النظر عن شكلها - هدفاً تسعى له جميع الدول وذلك بسبب فشل الأنظمة الدكتاتورية في كافة أنحاء العالم، وزيادة الوعي السياسي والوعي بالحقوق والحريات العامة.

٢. تؤكد الكثير من المواثيق والمعاهدات الدولية على حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتدعو إلى تمكينه من المشاركة في السلطة والثروة في بلده.

٣. أن حقائق الواقع السوداني وتطورات المشكلة السودانية تعكس وعياً بالحقوق ورغبة في المشاركة السياسية، وأن أي محاولة لمنع هذه التوجهات والحيلولة دون هذه الرغبات يمكن أن يفضي إلى عنف وفوضى.

٤. أن ما تم توقيعه من اتفاقيات بين الحكومة والقوى الأخرى في أبوجا، والقاهرة، والدوحة، كله يؤكد على المشاركة السياسية وتعزيز حقوق الإنسان.

٥. أن الانتخابات الحرة النزهة والشفافة هي أفضل الطرق للوصول إلى نظام سياسي فاعل وراسخ.

ويعتقد الباحث أن القدرة على تحقيق الأهداف السابقة تتوقف إلى حد كبير على معالجة أوجه الخلل والقصور في البناء السياسي السوداني. هذه المعالجات كما ترى الورقة ينبغي أن تطال المؤسسات.

ثانياً: الأحزاب السياسية:

تحتاج الأحزاب السياسية إلى حزمة من الإجراءات لتتمكن من أداء وظائفها بفعالية وتسهم في تعزيز البناء السياسي ومن هذه الإجراءات إشاعة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، فالملاحظ هو أن الأحزاب السودانية تطالب بالديمقراطية على مستوى الدولة بينما تغيب هذه الديمقراطية تماماً داخل أطرها وهياكلها، ويكفي للتدليل على ذلك أن أربعة من الأحزاب الكبرى بالبلاد لا تزال قياداتها قابضة على قيادة الحزب منذ الستينيات وفي هذا الإطار لابد من الآتي^(١٣):

- أ/ أن لا يكون في الحزب سيادة على أعضائه من قبل زعيم أو عائلة أو صاحب صفة دينية أو قبلية لها حق ثابت أو عرف يكرس موقعها في القيادة.
- ب/ أن تكون العضوية بضوابطها الديمقراطية هي وحدها مناط الواجبات ومصادر الحقوق الحزبية.
- ج/ أن تكون العضوية في الحزب - مبدئياً - مفتوحة للجميع دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو المذهب.
- د/ أن تحتكم عضوية الحزب في علاقاتها الداخلية إلى شرعية دستورية متجددة يتوافقون عليها ابتداءً، وتشمل سيطرة لوائح الحزب وضمان حرية التعبير وتداول السلطة داخل الحزب.

ثالثاً: المجتمع المدني:

- لا يمكن الحديث عن نظام ديمقراطي أو بناء سياسي متين دون وجود مؤسسات مجتمع مدني فاعلة. لكن تعزيز المجتمع المدني ليسهم في تقوية البناء السياسي ليسهم بدوره في مواجهة التحديات السياسية السودانية يتطلب الآتي:
١. الاعتراف الكامل بالمجتمع المدني ودوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
 ٢. فك الارتباط بين الأحزاب والمجتمع المدني وإزالة علاقة التبعية للأحزاب، والتعامل بين الطرفين على أساس الندية.
 ٣. السعي إلى حل مشكلة التمويل بإيجاد مصادر تمويل داخلية لمؤسسات المجتمع المدني بما يمكنها من أداء دورها المطلوب.
 ٤. إيجاد آليات للتنسيق والتشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني.
 ٥. الاهتمام بالتدريب ورفع القدرات لقيادات المجتمع المدني.
 ٦. تعزيز الثقة بين المجتمع المدني والدولة بما يحقق الأهداف الوطنية الكبرى.
 ٧. اعتماد آلية الانتخابات الدورية لقيادات المجتمع المدني.

الخلاصة:

نخلص مما سبق إلى أن البناء السياسي هو مجموعة من المؤسسات والمنظمات التي تتضافر جهودها وتتكامل من أجل تحقيق الأهداف السياسية للمجتمع، وأن البناء

السياسي في السودان يتكون من عدد من المؤسسات مثل مؤسسة الدولة الرسمية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

تعانى الدولة السودانية من عدد من التحديات مثل بناء الدولة القومية، والعلاقات المدنية العسكرية، وإشكالية التعددية السياسية، كما تعاى الأحزاب السياسية من إشكاليات تأسيسية وبنوية معقدة، وتسيطر عليها عناصر تقادم عليها الزمن، وبرزت اتجاهات جديدة تسعى لتوريث المناصب السياسية في الحزب لأبناء القيادات الحزبية، كذلك تغيب آليات الخلافة السياسية في هذه الأحزاب، وكذلك البرنامج، كما أن أغلبها يعانى من مشاكل التمويل.

أما منظمات المجتمع المدني فتعاى هي الأخرى من مشاكل التسييس، وغياب التمويل وعداء الدولة.

إن مستقبل البناء السياسي في السودان يتوقف على حل الإشكاليات التي تعاى منها الدولة والقوى السياسية ممثلة في الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى التأكيد على الحرية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان.

المصادر المراجع:

- ١- عادل ثابت، النظرية السياسية الحديثة: دراسة للنماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتفسير عالم السياسة، دار خوارزم، الإسكندرية، ٢٠٠٢م، ص ١٨٦.
- ٢- محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان، الدار السودانية للكتب، ١٩٨٥م، ص ١٣٠.
- ٣- مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستشاري الأول، الخرطوم، ٢٠١٠، ص ٤٣.
- ٤- سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص ٧٩.
- ٥- بهاء الدين مكاوي، "المجتمع المدني السوداني: بعض الإشكاليات التأسيسية والبنوية" في: بهاء الدين مكاوي ومنتصر أحمد النور (محرران)، المجتمع المدني السوداني: التحديات وأفاق المستقبل، مركز التنوير المعرفي، الخرطوم، ٢٠٠٩م.

- ٦- المرجع السابق.
- ٧- نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية (جامعة القاهرة)، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٤.
- ٨- المرجع السابق.
- ٩- عبد الله عبد الرازق إبراهيم، مشكلة الحدود بين السنغال وموريتانيا، في: مصر وإفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٧٤.
- ١٠- إبراهيم أحمد نصر الدين، "الاندماج الوطني في إفريقيا والخيار السوداني"، المستقبل العربي، العدد (٦٣)، مايو ١٩٨٤م، ص ٤٠.
- ١١- اتفاقية السلام الشامل المادة ١-٦م.
- ١٢- المصدر السابق.
- ١٣- علي خليفة الكواري، "مفهوم الحزب الديمقراطي: ملاحظات أولية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٦، أكتوبر ٢٠٠٣م، ص ٤٦م.